

Distr.: General
5 April 2007
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

كما تعلمون، فقد وافق أعضاء مجلس الأمن في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ على اقتراح
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بعقد مناقشة عامة مفتوحة في المجلس في
١٧ نيسان/أبريل، وعلى أن تعد هذه الرسالة بمثابة بند جدول الأعمال لتلك المناقشة العامة
التي لن ينجم عنها نتائج رسمية.

ويشرفني أن أرفق طيه، باسم وفدي ورقة مفاهيمية مقدمة من المملكة المتحدة لهذه
المناقشة (انظر المرفق) بعد أن أفادت من التعليقات التي أبدتها الزملاء في المجلس.

وأرجو ممتنا أن تعملوا على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بصفتها وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) إيمير جونز باري



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

الطاقة والأمن والمناخ

المناقشة العامة المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن: الورقة المفاهيمية للمملكة المتحدة

يعقد مجلس الأمن في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ مناقشة عامة مفتوحة لبحث العلاقة بين الطاقة والأمن والمناخ.

المعلومات الأساسية والهدف

١ - يواجه جميع أعضاء المجتمع الدولي مأزقا مشتركا. ولكفالة الرفاه لعدد متزايد من السكان لهم احتياجات غير ملباة وتطلعات متصاعدة، فإن علينا أن نعمل على تنمية اقتصاداتنا. وإذا ما أخفقنا في ذلك، فستزيد خطر نشوب الصراعات وانعدام الأمن. ولتنمية اقتصاداتنا، يجب أن نواصل استخدام مزيد من الطاقة. وسيكون معظم تلك الطاقة في شكل أنواع من الوقود الأحفوري. بيد أننا إذا استعملنا مزيدا من المحروقات الأحفورية دون التخفيف من الانبعاثات الناجمة عنها، فإننا سنعجل وتيرة التغير المناخي، مما يشكل بدوره مخاطر على الأمن الذي نسعى لإقراره.

٢ - ويتمثل الهدف من المناقشة العامة في زيادة الوعي بمجموعة من المخاطر الأمنية المستقبلية الملموسة مستقبلا، وهي التي تواجه المجتمع الدولي نتيجة فشله في حل هذه المعضلة المشتركة، فضلا عن تعزيز فهم مشترك لهذه المخاطر، واستكشاف السبل الكفيلة بمواجهتها.

٣ - وسينصب تركيز المناقشة على الآثار الأمنية المترتبة على مناخ متغير، بما في ذلك عن طريق تأثيره في العوامل التي يمكن أن تحرك الصراع (مثل فرص الحصول على الطاقة والمياه والغذاء وغيرها من الموارد الشحيحة، وتحركات السكان والمنازعات الحدودية). وفيما لم يتناول أي محفل دولي إلى حد الآن هذه المسائل من هذا المنظور، فإن مناقشة يجريها مجلس الأمن ستمثل مساهمة مبدئية مفيدة، بينما يجري الإقرار بأن على هيئات الأمم المتحدة الأخرى (ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) أن تتابع جوانب تغير المناخ الأخرى التي لا تندرج ضمن ولاية مجلس الأمن (بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى مأمون، استنادا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة والقدرات الخاصة بكل جهة).

٤ - وقد اتفق زعماء العالم في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) على الحاجة إلى مواجهة التحديات الخطيرة والمتعددة لدى التصدي لتغير المناخ، وتشجيع استخدام الطاقة النظيفة، والوفاء باحتياجات الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة، على نحو يتسم بالتصميم والسرعة. وفي الوقت نفسه، فإن مجلس الأمن، المجتمع على مستوى رؤساء الدول والحكومات (قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥))، أكد من جديد على ضرورة اعتماد استراتيجية عامة لمنع نشوب النزاعات، تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة والأزمات السياسية والاجتماعية بطريقة شاملة، وذلك بعدة سبل منها تعزيز التنمية المستدامة.

٥ - وكما يوثق تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الآثار المحتملة المترتبة على تغير المناخ، ومن شأن التقرير المقبل للفريق العامل الثاني (المقرر أن يصدر في ٦ نيسان/أبريل) أن يورد مزيداً من التفاصيل عن الانعكاسات المادية والبشرية المحتملة، بما في ذلك تحديد أوجه الضعف الرئيسية.

٦ - ومع أن الآثار المادية لتغير المناخ، وما يمكن القيام به للتصدي لها تعد مسائل مهمة، إلا أن انعكاساتها المحتملة على الأمن هي المحور المقترح لهذه المناقشة العامة التي يجريها مجلس الأمن.

الآثار المترتبة على المخاطر الأمنية الرئيسية

٧ - تستكشف الأبحاث المتعلقة بالآثار الأوسع المترتبة على تغير المناخ آثاره المحتملة التي تنعكس على مسائل وثيقة الصلة بالأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين على النحو الوارد وصفه أدناه.

(أ) المنازعات الحدودية

تشكل المنازعات المتعلقة بالحدود أو بجزارة الأراضي نسبة كبيرة من التهديدات الراهنة التي تواجه السلام والأمن الدوليين. ومن المرجح أن يتسبب ذوبان الجليد وارتفاع منسوب البحار، نتيجة تغير المناخ، في نشوء تحديات كبرى تتعلق بالكتلة البرية الطبيعية للعالم خلال هذا القرن. فهل ستتغير الحدود السياسية والبحرية أيضاً؟ إن مواطن القلق تشمل إمكانية غرق دول جزرية صغيرة بكاملها، وانحسار السواحل بشكل بالغ ونشوء طرق ملاحية جديدة. ومن الممكن أن يؤدي هذا كله إلى منازعات تشور حول المناطق البحرية وغيرها من الحقوق الإقليمية. وقد تتطلب تلك المنازعات تسويتها بالوسائل السياسية الدولية وعن طريق القانون الدولي.

(ب) الهجرة

استنادا إلى الإسقاطات الراهنة، فإن أجزاء كبيرة من العالم تتعرض لخطر فقدانها مقومات الحياة نتيجة ارتفاع منسوب سطح البحر، وانخفاض الكميات المتاحة من المياه العذبة أو تراجع الإمكانات الزراعية. وتتفاقم بذلك ضغوط الهجرة الحالية من المناطق الريفية إلى المدن ومن الأراضي غير المنتجة إلى الأراضي الأكثر خصوبة وعبر الحدود الدولية. وتشير بعض التقديرات إلى أن ما يبلغ ٢٠٠ مليون شخص قد يتعرضون للتشريد بحلول منتصف هذا القرن. وإذا كانت الهجرة في حد ذاتها لا تؤدي إلى نشوب الصراعات بشكل مباشر، لكنها قد تغير التركيبة العرقية و/أو التوزيع السكاني داخل الدولة الواحدة وفيما بين الدول مما قد يزيد إمكانية انعدام الاستقرار ونشوب الصراعات، لا سيما في حالات شحة الموارد وفي المناطق الحدودية الحساسة أصلا.

(ج) إمدادات الطاقة

تجري بالفعل مناقشة مستفيضة بشأن العلاقة بين موارد الطاقة وخطر النزاع، من ناحية التنافس على موارد الطاقة الشحيحة، وأمن الإمدادات، ودور موارد الطاقة بعد اندلاع النزاع. ومن المتوقع أن يزيد تغير المناخ من تعقيد هذه العلاقة، مما طرح أمامنا معضلة مشتركة تتعلق بأسلوب الموازنة بين أهدافنا المتعلقة بالمناخ والطاقة وبين الحفاظ على الأمن. وستسعى بعض الدول إلى تغيير مصادر إمدادها من الطاقة لتخفيض الانبعاثات أو لأسباب أخرى فيما يتعلق على بعضها الآخر أن يغير مصادر إمداده بالطاقة نتيجة للآثار المادية الناجمة عن تغير المناخ ومن ذلك مثلا تغير أنماط توفير الطاقة الكهربائية نظرا لذوبان الكتل الجليدية وتغير تدفقات الأنهار. وإذا كان من المستبعد أن تؤدي التغيرات التدريجية الخاضعة للسيطرة إلى الصراع فإن التغيرات المفاجئة قد تؤدي إلى ذلك.

(د) حالات النقص في الموارد الأخرى

من المرجح أن يتسبب تغير المناخ في شحة الموارد الأساسية (خاصة المياه العذبة والأراضي الزراعية وغللات المحاصيل والأرصدة السمكية) في العديد من أنحاء العالم، خاصة في المجتمعات المستضعفة أصلا. وتهدد شحة الموارد أسباب معيشة الشعوب، خاصة عندما تحدث التغيرات بسرعة نسبية. ويتوقف الكثير في هذا المضمار على مدى ملاءمة استراتيجيات التكيف. غير أن زيادة الشحة تزيد خطر التنافس على الموارد داخل المجتمعات المحلية والدول وفيما بينها، مما قد يفضي إلى زعزعة الاستقرار وزيادة التعرض للنزاع. وثمة توثيق واسع النطاق لهذا الموضوع في حالة المياه العذبة، التي قد ينخفض المتاح منها بنسبة

لا تقل عن ٢٠-٣٠ في المائة في بعض المناطق نتيجة لتغير المناخ، بينما تتواصل زيادة عدد السكان.

(هـ) الإجهاد المجتمعي

ترى بعض الدول أن تغير المناخ هو أشد الأخطار التي تهدد تنميتها بشكل عام، كما تهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل خاص. وقد لاحظ استعراض ستيرن بشأن اقتصاد تغير المناخ لعام ٢٠٠٦ أن تغير المناخ من التحديات الرئيسية أمام الحد من الفقر، وهو يؤثر في أفقر البلدان قبل غيرها وأكثر من غيرها بكثير. وما التوترات التي قد يتسبب فيها تغير المناخ من خلال التأثير في التنمية، ومن ثم عدم المساواة، داخل الدول وفيما بينها، فلا يلزم أن تؤدي في حد ذاتها إلى التراجع. ولكن في بعض الدول الأكثر ضعفاً، على سبيل المثال حيث التفاوتات الفادحة بين مختلف شرائح المجتمع، على أساس إثني مثلاً، من الممكن أن يصبح العنف السياسي داخل الدول وفيما بينها عاملاً مرجحاً إلى حد بعيد.

(و) الأزمات الإنسانية

من المرجح أن يزيد تغير المناخ من خطر الظواهر الجوية المتطرفة التي قد تتحول إلى حالات طوارئ إنسانية مفاجئة. وهناك بالفعل دلائل على أن هذه الظواهر، خاصة على نطاق واسع، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم حالات الإجهاد المجتمعية والحدودية، مع ما قد نجم عن ذلك من آثار سياسية وأمنية. وهناك ارتباط ثبت صحته بين الجفاف ورجحان نشوب نزاعات عاتية في بعض المناطق، وقد جهدت بعض الحكومات في مواجهة الآثار الاجتماعية الناجمة عن الكوارث الطبيعية الكبرى.

٨ - وغالبا ما تندلع شرارة النزاعات عندما تعجز المجتمعات عن مواجهة مصادر توتر متعددة. وعند تقييم الأخطار التي يشكلها تغير المناخ في كل من هذه المجالات، نحن بحاجة إلى النظر في طريقة تفاعل مختلف الآثار مع كل مجال، كأن تتساءل مثلاً عن كيفية تأثير حالات النقص في الموارد والهجرة على التنمية وعدم المساواة وانكشاف الدول أمام الأزمات الإنسانية، أو ضعف قدرتها على التصدي الفعال. ونحن أيضاً بحاجة إلى إدراك أن الماضي قد لا يكون باستمرار دليلاً جيداً للمستقبل لأننا نواجه تغيرات مناخية أكثر شدة واتساعاً واستمراراً من أي تغيرات عرفتتها المجتمعات البشرية المعاصرة حتى الآن.

٩ - ومن المرجح أن تبقى الدوافع المباشرة إلى للصراع هي النزاعات الوطنية والإقليمية على السلطة، والتوترات الإيديولوجية والإثنية والدينية والوطنية، وعمق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ومن شأن الآثار التراكمية لتغير المناخ أن تؤدي إلى تفاقم هذه

الدوافع المفضية للصراع، وأن تزيد بالذات من الخطر على تلك البلدان المعرضة فعلا للصراع، حيث لا يمكن مثلا لسوء إدارة الحكم ومباشرة العمليات السياسية أن توائم بنجاح بين المصالح المتنافسة.

١٠ - وفي هذا الصدد، من الجدير بالذكر أن أجزاء من العالم النامي تتميز في الوقت نفسه بالاستضعاف بشكل خاص أمام آثار تغير المناخ وبقلة التجهيزات لمواجهة تلك الآثار. وبعض الدول في هذه المناطق، خاصة في الساحل والقرن الأفريقي وأجزاء من الشرق الأوسط وأجزاء من آسيا والمحيط الهادئ، هي بالفعل مناطق عدم استقرار قائم، بل أنها في بعض الحالات مناطق نزاع مستمر أو مستجد.

أسئلة للمناقشة

١١ - نقترح أن تركز المناقشات في مجلس الأمن بشكل مفيد على الأسئلة التالية:

(أ) أي المخاطر (أو مجموعات المخاطر) التي يشكلها تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين تعد أكثر أهمية، خاصة في أقل أنحاء العالم استقرارا؟ وهل هناك مخاطر أخرى غير محددة هنا؟

(ب) ما هي المجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى تعميق فهمنا لها؟ وكيف يمكننا أن نبني فهما مشتركا بشكل كاف؟

(ج) كيف يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع بدور في إطار نهج أكثر تكاملا لمنع التراعات، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس ١٦٢٥، بما في ذلك مزيد من التشديد على العوامل المتصلة بالمناخ؟

(د) كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يستعد بشكل أنجع فعالية لدعم الدول أو المناطق المعرضة بشكل متزايد لخطر عدم الاستقرار بسبب العوامل المتصلة بالمناخ؟

(هـ) أي دور يمكن للأمانة العامة أن تقوم به من أجل المزيد من توعية أفضل لمجلس الأمن ولأعضاء الأمم المتحدة بالمخاطر التي يشكلها تغير المناخ على الأمن، ولتعزيز استجابة أكثر اتساقا لتخفيف ذلك الخطر على أسرة الأمم المتحدة ككل؟